الشريعة والفقه

رافقنا في الحلقات السابقة محمد أسد في كتابه الطريق إلى مكة وتتوقف أحداث هٰذا الكتاب سنة ١٩٣٢ وقد وعد محمد أسد في ذلك الكتاب أن يكمل رواية أحداث سيرته الذاتية ويبدو أنه فعل ولكن لم يظهر ذلك مكتوباً. وقد نشرت مجلة امباكت إنترناشونال التي تصدر في لندن في عددها الصادر في ١٠/٤/١٩٩٢ مقالاً بدون توقيع تحت عنوان (من ليوبولد فايس إلى محمد أسد: رحلة شاعرية طويلة عبر القارات وخلال ثقافتين). ومن هٰذا المقال ومن كتابي محمد أسد الآخرين اللذين بين أيدينا استقينا مواد هٰذه الحلقة.

بعد ست سنوات من إسلامه وفي عام ١٩٣٢ استبدل محمد أسد بالهواء الصحراوي الطلق للجزيرة العربية غبار القارة الهندية فقد استدعاه الشاعر والفيلسوف المسلم محمد إقبال وأقنعه بالإقامة في الهند للمساعدة في توضيح المقدمات العقلية للدولة الإسلامية القادمة. كان إقبال قد طرح فكرة باكستان سنة ١٩٣٠ ولكن فكرته لم تنل إجماع رابطة مسلمي الهند إلا سنة ١٩٤٠. ولكن بالنسبة لمحمد أسد كانت باكستان حلماً يتطلب التحقيق.

وفي سنة ١٩٣٤ ظهرت الطبعة الأولى من كتابه (الإسلام على مفترق الطرق) الذي لاقى نجاحاً كبيراً وترجم إلى عدة لغات منها العربية. ويشكل الكتاب دعوة للمسلمين لتجنب التقليد الأعمى للأشكال والقيم الاجتماعية الغربية ومحاولة الحفاظ على تراثهم الإسلامي. وقد قام بنقله إلى العربية الأستاذ عمر فروخ بناء على طلب من الدكتور مصطفى الخالدي. يقول هٰذا الأخير: «بين مئات الكتب التي اتفق لي أن قرأتها في اللغات الأجنبية من تلك التي تبحث في الإسلام لم أجد أخلق من هٰذا الكتاب بالنقل إلى اللغة العربية. لقد صارح صاحبه المسلمين بحقائق قل أن جرؤ غيره على التصريح بها. ومع أن ثمة سحابة كثيفة من التشاؤم تحول حول نفس المؤلف فإن هناك أيضاً بريقاً

ساطعاً من الأمل باستعادة الإسلام غابر مجده وعودة المسلمين إلى قوتهم الاجتماعية والثقافية. وذلك (برجوع المسلمين إلى التمسك بحقيقة دينهم)».
يتكون الكتاب من سبعة فصول هي: سبيل الإسلام ـ روح الغرب ـ شبح الحروب الصليبية ـ في التربية ـ في التقليد ـ الحديث والسنة ـ روح السنة بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة. والكتاب يقع في ١٢٠ صفحة من القطع المتوسط ومتوفر في المكتبات.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية أصدر مجلة عرفات والتي كتب لها أن تصدر بشكل متقطع منذ ذلك الحين. وفي سنة ١٩٤٧ قامت دولة باكستان وعين فيها محمد أسد رئيساً لدائرة إحياء النظم الإسلامية. وفي هذه الأثناء قام بعمل ترجمة إنجليزية لصحيح البخاري. كما قدم سنة ١٩٤٨ رسالة طبعتها الحكومة الباكستانية بعنوان (بناء الدستور الإسلامي). يقول محمد أسد: «لقد كنا بحاجة إلى وضع مشروع لدستور إسلامي يأخذ بالاعتبار مطالب هذا العصر ومقتضياته. وقد كان يبرر هذا المطلب يقيننا بأن النظام الاجتماعي في الإسلام يقدم حلولاً لمشاكل كل العصور ويتمشى مع مراحل التطور البشري. ولكن أغلب المؤلفات الإسلامية لم تقدم لنا أية إرشادات تعيننا على قهر الصعوبات التي كنا نواجهها. لا شك في أن بعض العلماء القدماء وخاصة في العصر العباسي قد تركوا لنا مصنفات عن الفقه السياسي في الإسلام ولكن موقفهم من المشاكل التي واجهتهم كان متأثراً بطبيعة الحال بالبيئة الثقافية لعصرهم وبالمطالب السياسية والاجتماعية لزمانهم بحيث لا يمكن لثمرات جهودهم أن تلبي حاجات الدولة الإسلامية في القرن العشرين. أما مؤلفات الكتاب المسلمين المعاصرين فقد كانت تعاني من آفة الاستعداد السريع لتقبل المفاهيم السياسية والأنظمة وأساليب الحكم التي تسود أوروبا على أنها النموذج الذي يجب أن تؤسس الدولة الإسلامية على أساسه. لقد بقيت أمامنا طريقة واحدة هي العودة إلى المصادر الأصلية للشريعة الإسلامية، إلى القرآن والسنة نقيم عليها وحدها البنيان الثابت لدستور المستقبل مستقلين في ذلك عن كل ما كتبه عن الدولة الإسلامية المتقدمون والمتأخرون من علماء المسلمين».

وقد كانت هذه الرسالة الأساس الذي بنى عليه محمد أسد فيما بعد كتابه منهاج الإسلام في الحكم والذي صدرت طبعته العربية الأولى سنة ١٩٥٧.

وتنقل محمد أسد بين عامي ١٩٤٧ و١٩٥٢ بين مناصب مختلفة في باكستان كان آخرها منصب الوزير المفوض لباكستان في الأمم المتحدة. ولكنه قدم استقالته سنة ١٩٥٢ لما عزاه بأنه مؤامرة قاديانية وقد كان وزير خارجية باكستان في ذلك الحين قاديانيا هو ظفر الله خان. وتزوج محمد أسد من باوله حميده وهي أمريكية اعتنقت الإسلام وتفرغ للكتابة حيث ظهر كتابه (الطريق إلى مكة) سنة ١٩٥٤. وبعد ثلاث سنوات وكما أسلفنا ظهرت الطبعة العربية لكتابه منهاج الإسلام في الحكم وقد أشرف شخصياً على ترجمته إلى العربية. ويقع الكتاب في ١٩٢ صفحة من القطع المتوسط ويحتوي خمسة فصول: لماذا نريد الدولة الإسلامية، المصطلحات الغربية والسوابق التاريخية الإسلامية، حكومة انتخابية شورية، العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، الشعب والحكومة: حدود الطاعة وحقوق الشعب. إضافة إلى مقدمة وخاتمة. وكما تدل عليه أسماء الفصول فإن الكتاب يحتوى على نقاش جيد لمسائل يكثر الحديث عنها هذه الأيام ولذلك فالكتاب جدير بالمطالعة.

وفي سنة ١٩٦٤ ظهر الجزء الأول من (رسالة القرآن) وهو ترجمة محمد أسد لمعاني القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية ويشمل السور من البقرة إلى التوبة. وكانت رابطة العالم الإسلامي قد دعمت إخراج الكتاب في البداية ولكنها أعادت النظر في ذلك بعد صدوره. وليس لدي نسخة من هذا الكتاب ولذلك ننقل ما ذكرته امباكت حول هذا الموضوع: «إن الترجمة رغم أناقتها ووضوحها الفائقين كانت تتضمن نقاطاً مثيرة للجدل. لم يكن محمد أسد يترجم فقط معاني القرآن ولكن كان يحاول قدر المستطاع تقديم المعنى الذي كان يتبادر للناس الذين لم يشغلوا بعد بالمفاهيم والتصورات التي حملتها التطورات المذهبية المتأخرة في الإسلام. ويرى محمد أسد أن الترجمات السابقة كانت تعاني في كثير من الأحوال مما أسماه مأسسة الإسلام في مجموعة من القوانين والمذاهب والممارسات» وتضيف امباكت: «ولكن محمد أسد في بحثه عن

الفحوى الأصلية سمح لنفسه بالتأثر باجتهادات مذهبية من عصره مثل المدرسة العقلانية للشيخ محمد عبده».

ولكن محمد أسد تابع ترجمته لمعاني القرآن وأصدرها كاملة سنة ١٩٨٠. وفي نفس العام أضاف إلى كتابه (الإسلام على مفترق طرق) بعض الشروح والتفاسير لم تظهر في الطبعات التي بين أيدينا ولذلك نقتبس ما جاء في امباكت مرة أخرى. يقول محمد أسد: «بعض القراء والزعماء المسلمين فشل في فهم مقتضيات دعوتي إلى الإبداع الثقافي. للأسف فإن الصحوة الحالية في العالم الإسلامي ليست صحوة على القيم الحقيقية للقرآن والسنة ولكن خلطاً ناشئاً عن جاهزية عدد من المسلمين للتقبل الأعمى للأشكال الاجتماعية والعمليات الفكرية التي انتجها العالم الإسلامي في القرون الوسطى بدلاً من العودة بشجاعة إلى النظرية الواضحة في المصادر الحقيقية الوحيدة للإسلام: القرآن والسنة» وتعلق امباكت «تبدو ملاحظات محمد أسد مطاطة وغير محددة حيث أن الصحوة الحالية هي دعوة للعودة إلى الكتاب والسنة ولكن يظهر أن ما يريده محمد أسد بالعودة إلى الكتاب والسنة هو القيام بكامل التمرين من جديد في الواقع».

ونحن ودون أن ننحاز إلى أحد الطرفين لعدم اطلاعنا على الكتابات الأخيرة لمحمد أسد ننقل هنا عرضاً لوجهة نظره كما هي في كتابه (الإسلام على مفترق الطرق). يقول ص ١١٦: «إن كثيراً من مقاصد الإسلام الأولى قد ألقي عليها لون زائف وذلك بتأويلها تأويلاً ناقصاً ولكنه مقبول لدى العامة. وإن أولئك المسلمين الذين لا يستطيعون أن يرجعوا بأنفسهم إلى المصدر الأول ويصححوا به مدركاتهم لم يبق أمامهم سوى صورة مشوهة بعض التشويه للإسلام ولكل ما هو إسلامي.. وهكذا إذا أردنا أن تعود تلك المقاصد الإسلامية الأولى قوة مبدعة في حياة المسلمين من جديد فإن قيمة المقترحات الإسلامية يجب أن يعاد فيها النظر على ضوء فهمنا نحن للمصادر الأصلية ثم علينا أن ننفض عن الشريعة تلك الطبقة الكثيفة من التأويلات العرفية التي تراكمت خلال العصور حتى وصلت إلينا فوجدناها ناقصة. إن نتيجة مثل هذا المسعى يمكن أن تكون

بزوغ فقه جديد يتفق تماماً مع مصدري الإسلام: القرآن والسنة وفي الوقت نفسه إجابه لدواعي حياتنا الحاضرة مثل ما أجابت أوضاع الفقه القديم داعي الفلسفة الأرسطية والأفلاطونية الجديدة ووافقت أحوال الحياة التي سادت قبل الثورة الصناعية».

كما ونجد طرحاً لهذه المسألة أكثر تفصيلاً ودقة في كتاب منهاج الإسلام في الحكم ص ٣٢ ـ ٤٢. ويبدو لنا أن هٰذا الطرح ليس غريباً على الفكر الإسلامي المعاصر وننقل هنا تفصيلاً أكثر دقة وإحكاماً للدكتور جمال الدين عطية في كتابه تراث الفقه الإسلامي (ص ١١١): «لا بد من التفريق بين الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي. وهٰذه التفرقة تبدو حديثة والغرض منها هو عدم الخلط بين الأصول الثابتة من إحكام الشريعة القطعية الورود والدلالة والتي نعبر عنها بالشريعة وبين آراء الفقهاء منذ بدء الإسلام إلى عصرنا هٰذا في تفسير ما يحتمل الاختلاف وفي الاجتهاد فيما لم يرد فيه نص من الوقائع التي تجد مع اختلاف الأماكن والأزمنة وهٰذا ما نعبر عنه بالفقه. ويترتب على هٰذه التفرقة بيان الأحكام الثابتة التي يلتزم المسلمون بتطبيقها على مر العصور والمجالات التي تركت لاجتهاد المجتهدين. ونحن في عصرنا هٰذا نواجه واجباً أساسياً هو صياغة حياتنا القانونية وفقاً لمنهاج الإسلام. والأمر هين بالنسبة للأحكام التي جاءت بها الشريعة لأنها معدودة وواضحة ولكن الصعوبة فيما تجاوز ذلك إذ يلزم عملية اجتهاد شاملة لكل فروع القانون.

ونحن في هٰذا الاجتهاد غير مقيدين بما وصل إليه اجتهاد من سبقنا إذ هو قابل للخطأ والصواب وإنما يقيدنا في اجتهادنا المنهاج الشرعي أي القواعد الأصولية القطعية التي وردت في الكتاب والسنة. غير أن الاجتهاد يحتاج أيضاً إلى الإلمام باجتهاد السابقين وأدلتهم حتى تكون انطلاقتنا مبنية على دراسة لتجارب السابقين وخبراتهم وهكذا تبدو الحاجة ملحة إلى دراسة الفقه الإسلامي تمهيدا لمرحلة الاجتهاد والتشريع المعاصر». ولقد قدم الأستاذ سيد قطب ومنذ تاريخ مبكر في مجموعة مقالاته التي نشرت في مجلة المسلمون سنة ١٩٥٢ وطبعت بعد ذلك في كتاب باسم (نحو مجتمع إسلامي) طرحاً مماثلاً

نقتبس منه ما يلي : «لا بد من جلاء حقيقتين كبيرتين : أولاهما أن الشريعة الإسلامية شيء والفقه الإسلامي شيء آخر وإنهما ليسا متساويين لا في المصدر ولا في الحجية وإن موقفنا في استحياء مقومات المجتمع الإسلامي ونظمه منهما ليس واحداً وثانيتهما أن الصورة أو الصور التاريخية للمجتمع الإسلامي ليست هي الصورة أو الصور النهائية لهذا المجتمع . بل إن هنالك صوراً متجددة أبداً يمكن أن تحمل هٰذا الوصف (إسلامي) وتنبثق من الفكرة الإسلامية الكلية وتعيش في إطارها العام» ص ٤٧ .

وكان آخر ما نشره محمد أسد كتاب (شريعتنا ومقالات أخرى) ذكرت امباكت أنه طبع سنة ١٩٨٧ ولم نطلع عليه . وقد بقي محمد أسد نشيطاً فكرياً إلى آخر أيام حياته كما واستمر في الترحال وقد قضى تسعة عشر عاماً في طنجة ثم استقر به المقام في ميجاس في الأندلس حيث توفي . ولد «ليوبولد فايس» في ١٩٠٠/٧/٢ في لوو البولونية وتوفي محمد أسد في ١٦ شعبان ١٤١٢ هـ الموافق ١٩٩٢/٢/٢٠ ودفن في المقبرة الإسلامية في غرناطة . رحمه الله .

نشرت في جريدة اللواء ١٩٩٢/٩/٢